



المعهد القومي للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الخامس

سبتمبر ٢٠٢٢

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة فى المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه فى مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية فى مجال تخصصها دونما تحكيم فى أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية فى مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث باتباع الأسس العلمية السليمة فى بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ - ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- فى حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة	أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود
أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة
سكرتير تحرير المجلة	أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث
أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه
أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	أ.د. هناء محمد الحسيني
مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	أ.د. وزير مفوض / مها بخيت محمد زكي
رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي
أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين - ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	Prof Dr. Alexander Peukert
أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة	Prof Dr. Andrew Griffiths

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة - جاردن سيتي

ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي

ت: ٢٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٥٤٨ + ف: ٢٠٢ ٢٧٩٤٩٢٣٠ +

<http://www.helwan.edu.eg/niip/>

ymgad@niip.edu.eg

تحديات الملكية الفكرية في العالم الرقمي
دراسة تطبيقية على الشركة المصرية للاتصالات
وسام ابراهيم درويش سلام

تحديات الملكية الفكرية في العالم الرقمي

دراسة تطبيقية على الشركة المصرية للاتصالات

وسام ابراهيم درويش سلام

أهمية وأهداف الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- حيث يستهدف البحث دراسة تحليلية لعدة محاور خاضتها ومازالت تخوضها الشركة المصرية للاتصالات بصفتها من اكبر واضخم شركات الاتصالات فى جمهورية مصر العربية و الشرق الاوسط وبصفتها شركة ذات نظام تشريعى خاص تجمع ما بين خصائص المرفق العام الذى يدير أموال عامة مملوكة للدولة و كأحد شركات المساهمة الخاصة وذلك فى مجال الملكية الفكرية و التحول الرقمى و أثاره وتداعياته على هيكل الشركة المصرية للاتصالات .

- وكيف سيؤدى نظام التحول الرقمى و الربط بشبكات الاتصال فى العمل الى تغيير جذرى فى الاداء الادارى و منظومة العمل ككل وكيف سيؤدى ذلك الى استثمار افضل .

- المطلب الأول -**التطور التاريخي للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
وتحولها الى الشركة المصرية للاتصالات**

توطئة :- يعرف الكثير ان الشركة المصرية للاتصالات بصورتها الحالية كانت سابقا الهيئة القومية للاتصالات السلكية و اللاسلكية، ولكن قليل ممن يعرفون ان هذا الكيان كان يطلق عليه من قبل اسم الشركة الشرقية للهاتف و التي تم تأميمها ونقل سلطتها الى سلطة البرق والهاتف.¹

- بداية خدمات الاتصالات في مصر كانت بافتتاح أول خط تلغراف يربط بين القاهرة والإسكندرية في مستهل عام ١٨٥٤، وكان تثبيت أول خط هاتف بين القاهرة والإسكندرية كان عام ١٨٨١ وذلك بعد ٤ سنوات فقط من اختراع جراهام بل للتليفون. وتم مد خطوط الهاتف إلى محافظات مصرية أخرى؛ مثل الإسماعيلية وبورسعيد والسويس، لخدمة ٥٠ مشترك في عام ١٨٨٣ .

- و في عام ١٩١٨ أسست الحكومة المصرية شركة باسم «مصلحة التليفونات و البرق»، وهي الشركة التي امتلكت جميع خطوط التليفون والتلغراف ومكاتب الخدمة في مصر ، و التي أشترتها الحكومة المصرية

¹ -

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA

بمبلغ وقدره ٧٧٥٠٠٠ جم (سبعمائة وخمسة وسبعون ألف جنيه) و فى عام ١٩٢٦ بدأ تركيب أول ٣ آلاف خط أرضى بمدينة القاهرة، من خلال أول سنترال آلى الطراز .

- وفى عام ١٩٣٢ تم أول ربط لاسلكى بين مصر وانجلترا، عن طريق خدمة تحويل الموجات الصوتية لموجات راديو، ومن هناك اتصلت مصر بدول أوروبا بتكلفة أقل وبجودة أعلى.

- وزاد عدد الدول التى أصبح يمكن التواصل معها مثل الهند وكندا وجنوب إفريقيا وأمريكا واليابان، ولاحقا تم ربط بعض عواصم أوروبا بالقاهرة وكان زمن المكالمة ٣ دقائق وسعر الدقيقة الدولية هو ١٥٠ قرشا فى الثلاثينيات.

- وفى عام ١٩٥٧ أنشأت الدولة الهيئة القومية للاتصالات بجمهورية مصر العربية ، التى أصبحت لاحقا المصرية للاتصالات، باعتبارها المقدم الوحيد لجميع خدمات الاتصالات فى البلاد التى تحولت الى الشركة المصرية للاتصالات بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ والخاص بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الشركة المصرية للاتصالات اعتبارا من تاريخ العمل به فى ٢٧/٣/١٩٩٨ .

* والذى نص فى المادة الأولى منه على أن يؤول إلى الشركة الجديدة جميع الحقوق العينية والشخصية للهيئة السابقة كما نتحمل بجميع التزاماتها ^١

^١ - قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ و الخاص بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية و ^١ اللاسلكية الى الشركة المصرية للاتصالات .

- في عام ١٩٩٢ قامت الهيئة القومية للاتصالات السلكية و اللاسلكية حينذاك بتقديم اول خدمات الانترنت بجمهورية مصر العربية و بعد تحول الهيئة الى الشركة المصرية للاتصالات قامت الشركة بائشاء شركة تابعة لتقديم خدمات الانترنت بصورة اكبر وخدمات اكثر تحت مسمى الشركة المصرية لنقل البيانات TE-DATA - وذلك عام ٢٠٠١ وفى عام ٢٠١٦ تم دمج الشركة المصرية للاتصالات مع الشركة المصرية لنقل البيانات تحت اسم المصرية للاتصالات .

- ونحن نرى في رأينا أن الشركة المصرية للاتصالات نظامها واطارها القانونى خاص لا يضاهاى اى من الشركات التى تم خصصتها في ذلك الوقت .

- وهو ما يتأكد لنا من مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين المؤرخة ١٩٩٨/٣/٢٣ من مضابط مجلس الشعب بمناقشة مشروع قانون تحويلها الى الشركة المصرية للاتصالات.

- السيد العضو / حسين قاسم على مجاور (حسين مجاور) - ص ٣١
 - انما هذه الشركة اليوم حتى لو قلت فيها نسبة الاغلبية -
 والمقصود هنا الاسهم التى تمتلكها الدولة - التى تتصرف فيها الحكومة لابد
 أن تعرض علينا وهذه ميزة فى مشروع القانون ليست موجودة فى أى شركة
 تحول الى قطاع خاص وهذه ضمانة .

- ولقد جاء فى مضبطة مجلس الشعب الخمسة والخمسون المؤرخة ١٩٩٨/٣/٢٤ الاتى :-
- السيد العضو / محمد محمد جويلى - ص ٣٣ أذن هى شركة قابضة
- رئيس المجلس - ص ٣٤ شركة قابضة من نوع خاص
- السيد العضو / محمد محمد جويلى - ص ٣٤ اذن ليكن واضحا من الآن ومن الأعمال التحضيرية انها شركة قابضة
- رئيس المجلس لا انها شركة قابضة من نوع خاص وتستطيع ان تقوم بعمل الشركة التابعة أيضا
- رئيس المجلس - ص ٥٩..... ان مشروع هذا القانون لا يتعلق بشركة قطاع أعمال وانما هى شركة من نوع خاص
- رئيس المجلس - ص ٦٢ الصورة هنا شركة قابضة بها ملكية عامة وملكية خاصة وهذه هى الصورة الجديدة .
- وبعد نحو ١٠٠ عام تطورت شبكة الاتصالات فى مصر حتى وصلت إلى إطلاق مشغل رابع للمحمول، وتشغيل خدمات الفور جى - 4G -
- وطوال تلك السنوات من العمل حاولت الشركة المصرية للاتصالات ومازالت تحاول تواكب التطور السريع فى متغيرات العالم التكنولوجية و الايدلوجية على حد سواء .

- المطلب الثانى -**تطور التحول الرقمى داخل الشركة المصرية للاتصالات****- مفهوم التحول الرقمى :**

- التحول الرقمى لم يعد متطلب رفاهية بل وانما اصبح ضرورة للسير نحو المستقبل وهذا ما أظهرته لنا بشدة جائحة كورونا كأنها كانت تؤكد على كل من تلكاً في الاخذ به انه قد يفقد تواجد كيانه برمته اذ لم يلحق بهذا الركب سريعاً .

- والتحول الرقمى يعد التطور الطبيعى للتكنولوجية الاجتماعية لمطالبات الافراد في المجتمع بغرض تسهيل بغرض تسهيل الإجراءات و العمليات الإدارية لتحل محل الخدمات الورقية / المستندية والتي يمكن الاستغناء عنها جزئياً و كلياً في مراحل متطورة من التحول الرقمى .

- وفى اطار توجه الدولة المصرية الاستراتيجية للتحول الرقمى وتحسين حياة المواطن و تحسين ظروفه المعيشية وتقديم خدمات إلكترونية متعددة من خلال كافة المنافذ الرقمية وغير الرقمية ، وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليعمل بكفاءة وفاعلية.

- ولقد حصلت المصرية للاتصالات فى عام ٢٠١٧ على رخصة تقديم خدمات المحمول^١ و بذلك تعد الشركة المصرية للاتصالات أو WE هي اول شركة مساهمة مصرية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعد

^١-

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA

كذا أول مشغل متكامل للاتصالات في مصر، إذ تقدم خدمات الهاتف ثابت، الهاتف محمول، خدمات الانترنت، وكذلك خدمات استضافة المواقع والشبكات الداخلية والتأمين المعلوماتي، وإنتاج الحاسبات الآلية، وتعد المصرية للاتصالات أكبر مشغل لخدمات الهاتف الثابت في مصر إذا وصل عدد المشتركين فيها إلى حوالي ٨,٥ مليون مشترك في مايو ٢٠١٩، إضافة إلى ذلك تعد المصرية للاتصالات أكبر مقدم لخدمات الانترنت في مصر، إذ بلغ عدد المستفيدين من خدماتها في نهاية مايو ٢٠١٩ إلى ما يقرب من ٦,٥ مليون مستخدم.

- بدايات للتحويل الرقمي :-

- كانت الشركة المصرية للاتصالات سباقة في هذا الشأن و من اوئل الشركات ان لم تكن الشركة الوحيدة على مستوى البلاد التي طبقت فكرة التطور الرقمي بأسلوب اولى و بسيط فبعد أن كان هناك دليل ورقي - دليل الهاتف - يتعدى عشرات الاف من صفحات الورق لدليل الهاتف ولبيان الخدمات واسماء مستخدمى الخدمة وبياناتهم ، قامت الشركة بالاستغناء عنه واحلاله بتطبيق الاستعلام عن قيمة فواتير الهاتف من خلال موقعها الرسمي على موقع الانترنت ولكن دون امكانية سدادها الا بالطريق اليدوى من خلال احد سنترالات الشركة على مستوى الجمهورية وكذا الاستعلام عن بيانات شخص المستخدم لرقم الهاتف و التي شملت اسمه الثلاثى و مكان تواجد الهاتف - العنوان - وذلك فى غضون عام ٢٠٠٥ عن طريق موقع الشركة الرسمي فى ذلك الوقت

١. ONLINE.COM WWW.140

¹ <http://www.140online.com/>

- وإزاء تطور التشريعات و ظهور قوانين حماية البيانات الشخصية و اسرار العملاء - قامت الشركة بمعالجة هذا الامر بأن أصبح الاستعلام يتم برقم الهاتف دون امكانية ايضاح بيانات العملاء الخاصة كمكان الهاتف المستخدم -العنوان - والاسم الرباعى لمالكه .
- وكذا قامت الشركة كاحد صور التحول الرقى البدائى - باحلال الدليل الصوتى بدلا من الدليل الورقى سالف الإشارة اليه بعالية فكان يتم الاتصال برقم ١٤٠ او رقم ١١١ لىتم الإفاده بجميع البيانات الخاصة و المطلوبة بشأن رقم الهاتف المراد الاستعلام عنه و قيمة المديونية المستحقة عليه .
- وعلى صعيد آخر قامت الشركة بالإعلان عن الانتهاء من ٩٩% من خطتها العملاقة بإحلال كوابل الفايبر محل النحاس و التى كانت كل خدمات الشركة قائمة عليها وهو ما جعل بالإمكان زيادة سرعة الإنترنت إلى أقصى سرعات عالية و عالمية بما يحقق اهداف الدولة فى التحول الرقى الكامل.
- ومن أهم المشروعات الإقليمية التى تبنتها المصرية للاتصالات و التى تعتبر من أكبر المشاريع المستقبلية مشروع TE North الذى يستفيد من موقع مصر الجغرافى^١، ويمتد هذا المشروع لأكثر من ٣٠٠٠ كيلو متر ليصبح من أكبر أنظمة الكابلات البحرية فى العالم من حيث الكثافة مما يمكن الشركة من استغلال الطلب المتزايد على خطوط ال IP فى آسيا والهند وربطها بالمنطقة

1

https://www.marefa.org/%D8%AA%D9%8A%E2%80%8C%D8%A5%D9%8A_%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%AB/simplified

الغربية للكرة الأرضية فيسهم في تقليل تكلفة السعة الترددية التي تتحملها المصرية للاتصالات والشركات التابعة لها.

- المطلب الثالث -

صور التحول الرقمي داخل الشركة المصرية للاتصالات

- مر التحول الرقمي بداخل الشركة بأكثر من مرحلة وصورة سواء داخليا او خارجيا .

أولا :- على الصعيد الداخلي بالشركة :-

- كان التعامل المستندى - الورقى - بين القطاعات الإدارية الداخلية بالشركة هو الأساس و الذى لم يكن يمكن الاخذ الا به مما ساهم في بطء العمل حيث كان يعتمد في الأساس على نظام البريد و الأرشيف الداخلى لتسليم المكاتبات بين الشركة وبين قطاعاتها الادارية المختلفة على مستوى الجمهورية فكان يلزم أحيانا تسليم خطاب من والى إدارة أخرى في نفس المحافظة عادة من ثلاث الى سبع أيام دون الرد عليه و تمتد تلك الفترة اكثر من ذلك في حالة مخاطبة جهات إدارية بمحافظة أخرى وكان يستعاض عنها أحيانا بالمكالمات الهاتفية لانجاز الأمور التي تتطلب سرعة حتى يتم تسليم الخطاب المستندى المتعلق بهذا الامر و على الرغم من ذلك كان الاتصال الهاتفى لا يعتد به كمستند ادارى يمكن الرجوع او الإحالة اليه كعملية إدارية بحته تدار بها شركة ضخمة بحجم المصرية للاتصالات .

- تم إعادة هيكلة قطاعات الشركة اكثر من مرة لتوكب التغير الحادث في الشركات العالمية وتطوير تلك القطاعات وحوكمة الشركة .

- وعلى الرغم من انه طبقا لنص المادتين رقمى ٣٨ ، ٤٧ من لائحة نظام العاملين بالشركة المصرية للاتصالات و التي تنص على ان " تكون الأفكار والمقترحات التى يقدمها العامل بسبب وظيفته ملكا للشركة و يجوز منح العامل مكافأة مادية يقررها الرئيس التنفيذي تتناسب مع الفائدة التى حصلت عليها الشركة من هذه الأفكار والمقترحات .

- وجاءت المادة رقم ٤٧ من والتي تنص على أن " يجوز تقرير مكافأة تشجيعية للعامل أو لمجموعة من العاملين الذين أشركوا في تقديم خدمات ممتازة أو أعمال أو بحوث أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير في النفقات وذلك بقرار من نواب الرئيس التنفيذي طبقا للاعتمادات المالية المخصصة .

- الا انهما لم تكونا كافيتين لتشجيع العاملين وعليه اعلنت الشركة عن مبادرة تشجيع العاملين بفتح باب لتلقى الافكار و الابتكارات الجدية والتي تخدم في مجال الشركة نظير مكافأة للعاملين وقد تقدم بالفعل جراء تلك المبادرة العديد من العاملين بافكار جدية لتحسين الخدمات ونذكر على سبيل المثال منها :-

- فكرة ادخال الرقم الثامن على ترقيم الخطوط الهاتفية لمعالجة إشكالية عدم توافر ترقيم للعملاء في ذلك الوقت .

- فكرة توحيد سعر دقيقة المحلى و المباشر

- فكرة دليل الناخب الالكترونية و التي تم استخدامها أول مرة في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ ثم اصبح تطبيقها شائع اثر ذلك و هي

باختصار تعيين رقم مختصر محدد يستطيع المواطن من خلاله الاتصال به لتحديد رقم لجنته الانتخابية و مكانها الجغرافي عن طريق بطاقة الرقم القومي و قامت باتاحة دورات تدريبية لكافة العاملين في جميع المجالات التخصصية والفنية لرفع كفاءتهم الوظيفية ، ولكن ظل التعامل الورقي هو سيد الموقف .

- في غضون أوائل عام ٢٠١٩ تم البدء حثيثا و تدريجيا بتفعيل واعتماد المراسلات الالكترونية من والى - بعض - الجهات الإدارية الداخلية بالشركة - وقامت بإنشاء شبكة داخلية خاصة بالعاملين - وذلك بالإضافة في ذلك الوقت الى المكاتبات الورقية جنبا الى جنب ثم جاءت جائحة كورونا لتصبح المراسلات عن طريق البريد الالكتروني هي سيدة الموقف و أصبحت أمر يعتد به وكانت بداية الخيط للاستغناء بشكل كبير جدا عن المكاتبات الورقية و الاستعاضة عنها بالمراسلات البريدية الالكترونية سواء لجهات داخل او خارج الشركة .

- بالاحص في ظل صدور تعليمات مجلس الوزراء باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية بالجهاز الادارى بالدولة و اتاحة العمل من المنزل .
- وساهم هذا بشكل كبير جدا في سرعة أداء وإنجاز العمل الادارى داخل الشركة كما ساهم ولأول مرة - في رأينا - بوضوح الشفافية و اعمال قاعدة الإفصاح حيث ان المراسلات الالكترونية يتم ارسالها لكافة الجهات المعنية بالموضوع في ذات الوقت ليتم الرد عليها من الكافة ليقف الجميع على مجريات الأمور في ذات الوقت .

- كما قلل من احتمال فقدان المستندات الإدارية الورقية و اختلاطها لكثرة ملفات العمل الورقية بشكل مبالغ فيه وكان لذلك صدًى اخر في توفير نفقات الاستهلاك اليومية للعاملين و الشركة .

- كما أصبحت التدريبات الخاصة بالعاملين بالشركة بمعهد تدريب الشركة متاحة عبر تطبيق ZOOM دون الالتزام بالحضور الى مقر المعهد مما قلل الضغط النفسى لامكانية الاطلاع على مواد الدورة التدريبية و البدء فيها في الوقت الذى يختاره من مزله و متى يشاء .

- اما على الصعيد الخارجى :-

- تقوم الشركة بالتعاقد مع شركات عالمية لتأمين وحماية شبكاتها وكذا حدثت الشركة تطبيقاتها الخارجية فيستطيع العميل الان تسجيل طلب ادخال خدمة الهاتف الكترونيا وكذا تفعيل خدمة الاستعلام عن قيمة الفواتير وكذا سداد تلك الفواتير دون الاضطرار الى الذهاب الى احد افرع الشركة - السنترالات - لاتمام هذا الامر فكان هذا اكثر الصور للتحويل الرقْمى وضوحا للجمهور في الشركة

عن طريق موقع <https://billing.te.eg/ar-eg>.

- قامت الشركة بالمساهمة الأعظم في تفعيل مشروع الحكومة المصرية - (تابلت الطالب المدرسى) ومنها أيضا المساهمة بالبنية التحتية اللازمة في هذا الشأن .

- كما قامت الشركة بامداد معظم الهيئات و المؤسسات الحكومية و الغير حكومية بكابلات الفيبر بديلا عن كابلات النحاس التي كانت تستخدم من قبل وذلك لرفع كفاءة الخدمات لاقصى درجة .

المطلب الرابع

دور الشركة في مواجهة بعض اثار التطور التكنولوجى تحديات التحول الرقمى واثاره وتداعياته داخل الشركة المصرية للاتصالات

- حاولت الشركة تنظيم ومواجهة ما قد ينتج عن التطور التكنولوجى من مشاكل عملية قد تؤثر اقتصاديا عليها
أولا :- فقد واجهت الشركة مشكلة قيام بعض الافراد أو بعض الشركات الوهمية بتمرير المكالمات الدولية بطرق غير شرعية وباستخدام تقنيات وأجهزة تكنولوجية حديثة للهروب من بوابة الشركة
- و المقصود هنا بتمرير المكالمات التليفونية الدولية هو تحويل المحادثات الصوتية إلى صوت رقمي وعندما تنتهي عملية النقل يقوم بتحويلها مره أخرى من صوت رقمي إلى محادثة صوتية وهكذا يقوم بتحويل الصوت إلى أرقام على هيئة حزم بيانات يرسلهم وينقلهم على هيئة صوت للمكان المراد استقباله

- (اى انه يسمح بنقل المكالمات الصوتية عن طريق أجهزه اتصالات عالية التقنية من مصر إلى الخارج وذلك دون المرور بشبكة الاتصالات الدولية وذلك يعد نوع من أنواع سرقات الخطوط التليفونية - عن طريق اختراق شفرة الأرقام الصناعية - أو - إنشاء شبكة اتصالات غير شرعية أو عن طريق النت باستخدام تلك الاجهزه الخاصة بالاتصالات عالية التقنية ودوائر نقل المعلومات)

- وحيث انه لا يجوز لاي شخص أو جهة أو شركة بتمرير المكالمات الدولية عن طريق الانترنت دون ترخيص بذلك حيث أن الشركة المصرية للاتصالات هي المحتكرة لخدمه الاتصالات الدولية ونقل الحركة الدولية يجب أن يتم عن طريق الشبكة الدولية للشركة المصرية للاتصالات وحدها ، حيث تنظمه اتفاقات دولية يتم محاسبة الشركة المصرية للاتصالات عليها بالدقيقة .

- وقد عالجت الشركة تلك المشكلة بتعديل بنود العقود التي تبرمها مع الغير بشأن دوائر نقل المعلومات حيث نصت فى البند الرابع من نماذج عقود دائرة نقل المعلومات المؤجرة من الشركة على أن :-

- (١) يلتزم الطرف الثانى بالا يستعمل الدوائر المؤجرة له بطريق مباشر أو غير مباشر أو بأى وسيلة أخرى فى تنفيذ مكالمات دولية من والى جمهورية مصر العربية وكذلك عدم ربط الدوائر بشبكة التليفونات المحلية سواء كانت ثابتة أو محمولة بغرض تمرير المكالمات الدولية

- وعلى الرغم من ذلك النص التعاقدى الا انه لم يكن مانع لهؤلاء من اجراء المكالمات الدولية بطرق غير شرعية باستخدام تطبيقات و أجهزة تكنولوجية حديثة

- فتدخل المشرع المصرى بمواجهة تلك الحالة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ والتي نصت على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور و لا تجاوز ٥ سنوات وبغرامه لا تقل عن خمسين ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من قام دون الحصول على ترخيص من الجهاز القومي للاتصالات وفقا لأحكام هذا القانون بأحد الأفعال الآتية: -

- ١- إنشاء أو تشغيل شبكات الاتصال.
- ٢- إنشاء بنية أساسية لشبكات الاتصال .
- ٣- تقديم خدمات الاتصالات .
- ٤- * تمرير المكالمات التليفونية الدولية بأية طريقة كانت ، ويحكم بمصادرة كافة المعدات والاجهزه والتوصيلات التي استعملت في ارتكاب هذه الجريمة وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بإلزام المحكوم عليه بالتعويض المناسب في الحالة المنصوص عليها في البند رقم (٤) من هذه المادة".

- حيث نصت المادة رقم ٦٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بتنظيم الاتصالات على ان (..... وللشركة المصرية للاتصالات - دون غيرها

- الحق في القيام بإنشاء وتشغيل واستغلال شبكات التراسل الدولية بين مصر وأية دولة أخرى من خلال المعابر الدولية بواسطة الكابلات البحرية والأرضية ووصلات الميكروويف والأقمار الصناعية للخدمات الثابتة وتميرير المكالمات التليفونية الدولية وتقديم خدمات الهاتف والفاكس والتلكس والتلغراف التي تتم عبر هذه الشبكات .

ثانيا : - نرى ان كيان الشركة المصرية للاتصالات يواجه تحدى الرقمنة - التحول الرقوى - على صعيدين - الصعيد الأول و هو الجانب الايجابى لهذا التحول - الصعيد الآخر - السلبى الناتج عن هذا التحول

- فالجانب الايجابى او المشرق في الموضوع هو سرعة انجاز العمل الادارى و العمل بشفافية و الاخذ بقاعدة الإفصاح و القضاء على بعض أمور الفساد الادارى .

- تقليص حجم الانفاق و التكلفة للاستهلاك اليومى من كميات الأوراق المهولة و التي كانت أساس العمل الادارى وصلبه

- فتح أسواق جديدة للشركة متمثلة في عقود الفرانشيز التي تبرمها الشركة مع الغير و الذى يضمن انتشارها في أماكن لم يكن لها تواجد بها في ظل تنافسية السوق في جود شركات اتصالات أخرى بنفس المجال .

- اكتساب عملاء جدد جراء التحول الرقمي مما يضمن للعميل سهولة التعامل وعدم اتخاذ إجراءات إدارية قد تكلفه وقتا ومال .
- اشتراك الشركة في عقود ضخمة لامداد هيئات ومؤسسات الدولة بالبنية الأساسية اللازمة لعملية التحول الرقمي في كامل جمهورية مصر العربية بما له مردود اقتصادى جم على الشركة
- اما على الجانب السلبي فنحن في رأينا نرى أنه بداية لاحتمالية خفض حجم العمالة حيث ان هناك إدارات بأكملها وظيفتها الأساسية على التحصيل و التي سوف يخفى الاعتماد عليها تباعا اثر التحول الرقمي بما له تأثير على حجم الشركة في السوق أثر ذلك

تمت ،،،

المراجع

-١-

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/simplified

-٢-

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA

-٣-

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA

/http://www.140online.com -٤-

-٥-

https://www.marefa.org/%D8%AA%D9%8A%E2%80%8C%D8%A5%D9%8A_%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%AB/simplified